Distr.
GENERAL

A/37/347
19 July 1982
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البند ٧١ (ى) من القائمة الأولية*

التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى : المستوطنات البشرية

رسالة مؤرخة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٢ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لاسرائيل لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقريرا عن " أحوال المعيشة في يهودا ـ السامره وقطاع غزة "، وهو يمثل نسخة مختصرة من التقرير الذى أعدته حكومة اسرائيل فيما يتعلق بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق بين الأعوام ١٩٦٧ و ١٩٨١ .

وأتشرف بأن أرجو تعميم هذه الرسالة والتقرير المرفق بها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في اطار البند ٧١ (ى) من القائمة الأولية .

(توقيع) يهودا ز . بلوم
السفير
الممثل الدائم لاسرائيل
لدى الأمم المتحدة

* A/37/50/Rev.1 .

Digitized by UNOG Library

مرفق

أحوال المعيشة في يهود ا ــ السامرة وقطاع غـــزة

تقديـــم

على مدى السنوات الأربع عشرة الماضية سارت الحياة اليومية للأكثر من مليون شخص من سكان يهود ا ــ السامرة وقطاع غزة في جو من الاستقرار والأمن النسبيين مصحوبة بقدر كبير من التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية. وقد ترتب على استمرار عدم وجود اتفاق من خلال المفاوضات بشأن التصرف النهائي بهذه المناطق ، التي تديرها اسرائيل منذ حرب الأيام الستة التي وقعت في عام ١٩٦٧ ، أثر سلبي بسيط على تلك العوامل التي تشكل الى حد كبير نوعية الحياة للمواطن العادي ــ مـــن امدادات الأغذية الى نوعية النظام التعليمي. ولا يمكن للاضطرابات التي حدثت بين الفينة والفينة ، مهما كانت مثيرة ومذاعة على نطاق واسع ، أن تغير من هذا التقييم الاجمالي.

وقد حرصت الادارة الاسرائيلية حرصا شديدا على ايجاد هذا المناخ من الحالة السوية ، وكانت تهدف ، كما ينبغي لأي ادارة مسؤولة أن تفعل ، الى تشجيع ايجاد حلول للمشاكل العملية وجعل المزيد من التقدم ممكنا . وقد اهتمت الادارة بتوفير المشاركة والتنظيم المحليين على جميـــع المستويات ، وغالبا لدرجة أكبر مما وفرته سابقا الحكومتان الأردنية والمصرية .

التنميـة الاقتصاديـــة

تميزت الحياة الاقتصادية منذ عام ١٩٦٧ في تلك المناطق بالنمو السريع وبارتفاع ملمـــوس في مستويات المعيشة ، وذلك بفضل التفاعل بين اقتصادات تلك المناطق واقتصاد اسرائيل. وقـــد سارت التنمية الاقتصادية دون حدوث الاضطرابات المربكة التي قد يتوقع حدوثها من جراء التغيـــير السياسي الجذري الذي حدث في عام ١٩٦٧ ، وذلك الى حد كبير لأن اسرائيل قد سمحت بـــل حتى شجعت ، استمرار التجارة مع الاسواق التقليدية في البلدان العربية المجاورة ، وأبقـت على الدينار الاردني كعملة قانونية في يهود ا ــ السامرة .

وكانت اقتصادات ما قبل حرب الأيام الستة في تلك المناطق مماثلة لاقتصادات غالبية مناطـق العالم العربي . فقد كانت الثروة مركزة في أيدي عدد قليل من العائلات المتنفذة ــ التي شكلـت النخبة السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وكان أكثر من ٨٠ في المائة من السكان عند مستـــوى الكفاف أو دونه ، ويعملون أساسا كمزارعين أو عمال غير مهرة. وكانت البطالة والاعتماد على الضمـــان الاجتماعي متفشيين ، ولم يكن هناك اي طلب يذكر على اليد العاملة الماهرة. ففي غزة ، على سبيل المثال ، بلغت البطالة ٤٣ في المائة ، وبلغت نسبة الذين يتلقون ضمانا اجتماعيا ٧٠ في المائة. أما اليوم فالبطالة لا وجود لها عمليا ، بينما انخفض الاعتماد على الضمان الاجتماعي انخفاضا كبيرا .

Digitized by UNOG Library

وقد ارتفع عدد سكان يهود ا ـ السامرة وغزة ارتفاعا كبيرا ـ من ٠٠٠ ٩٤٢ نسمة في عام ١٩٦٨ الى ٠٠٠ ١٤٥ ١ نسمة في نهاية عام ١٩٨٠ ـ وذلك جزئيا بسبب الانخفاض في وفيات الأطفال والزيادة في متوسط العمر المتوقع . وعلاوة على ذلك ، فقد انعكس بعد عام ١٩٦٧ الاتجاه المتواصل والكبير الى الهجرة الذى كان من سمات فترة ما قبل عام ١٩٦٧ ، ولا سيما بالنسبة للعمال المهرة ، وان كان ذلك الاتجاه قد عاد الى ماكان عليه الى حد ما وذلك بعد عام ١٩٧٥ ، في أعقاب ازدياد فرص العمل في منطقة الخليج الفارسي والبطء النسبي للنمو الاقتصادى في اسرائيل .

وقد نجحت الادارة الاسرائيلية في الفترة القصيرة نسبيا التي تقل عن عقد ونصف ، في جلب ازدهار كبير الى المناطق ، كما تشير الى ذلك المؤشرات التالية :

* الناتج القومي الاجمالي زاد بمعدل سنوى متوسط يقرب من ١٣ في المائة ، بالقيمة الحقيقية .
* الدخل الفردى زاد بمتوسط سنوى يبلغ ١١ في المائة ، بالقيمة الحقيقية .
* الاستهلاك الفردى الخاص زاد بمعدل سنوى متوسط يربو على ٧ في المائة ، بالقيمة الحقيقية .

السلع المعمرة

أدى الارتفاع في الاستهلاك الخاص الى زيادة في عدد الأسر التي تملك مختلف السلع المعمرة . ففي عام ١٩٨٠ كان هناك نحو ٠٠٠ ٣٨ سيارة في يهود ا ـ السامرة وغزة ، بالمقارنة الى أقل من ٠٠٠ ٧ في عام ١٩٦٨ . وهناك زيادة كبيرة في عدد أفران الطبخ الكهربائية أو الغازية (من ٥ في المائة من أسر يهود ا ـ السامرة في عام ١٩٦٧ الى ٣ر٧٥ في المائة في عام ١٩٨١ ، ومن ٣ في المائة من أسر قطاع غزة في عام ١٩٦٧ الى ٩ر٧٠ في المائة في عام ١٩٨١) ، والثلاجات (من ٥ في المائة في يهود ا ـ السامرة في عام ١٩٦٧ الى ١ر٥١ في المائة في عام ١٩٨١ ، ومن ٣ في المائة في غزة في عام ١٩٦٧ الى ٢ر٦٦ في المائة في عام ١٩٨١) وأجهزة التليفزيون (من ٢ في المائة في يهود ا ـ السامرة في عام ١٩٦٧ الى ٧ر٦٠ في المائة في عام ١٩٨١ ، ومن ٣ في المائة في غزة في عام ١٩٦٧ الى ٦ر٦٩ في المائة في عام ١٩٨١) . وجميع وسائل الراحة الحديثة هذه ، التي كانت تتمتع بها فقط نخبة ضئيلة حتى عام ١٩٦٧ ، باتت شائعة الاستعمال بسرعة في يهود ا ـ السامرة وقطاع غزة كما في البلدان الصناعية المتقدمة .

الكهرباء

وأحد المؤشرات الهامة الأخرى على ارتفاع مستويات المعيشة هو استهلاك الكهرباء . ففي يهود ا ـ السامرة ، استهلك في عام ١٩٨١ أكثر من ستة أمثال الطاقة الكهربائية التي استهلكت في عام ١٩٦٨ ، بينما ارتفع الاستهلاك في قطاع غزة بصورة أشد من ذلك . وما أن حلّ عام ١٩٨٠ الا و ٩٧ في المائة من جميع الأسر الحضرية و ٧٣ في المائة من الأسر الريفية في يهود ا ـ السامرة تستخدم الكهرباء للأغراض المنزلية ، وكذلك ٨٩ في المائة من الأسر في قطاع غزة ؛ أما الأرقام الاجمالية لهذه المناطق في عام ١٩٦٧ فكانت ٢٣ في المائة و ١٨ في المائة على التوالي .

Digitized by UNOG Library

وقد كانت امدادات الكهرباء حتى عام ١٩٦٧ في يهودا ـ السامرة وقطاع غزة محدودة ومتقطعة وترتكز على مولدات محلية صغيرة. ومنذ ذلك الوقت بذلت الادارة الاسرائيلية جهودا كبيرة لربط جميع المدن والمدن الصغيرة والقرى بشبكة حديثة للكهرباء توفر الكهرباء على مدى ٢٤ ساعة في اليوم لكل موقع. وفي يهودا ـ السامرة تم ربط مدن الخليل وقلقيلية وطولكرم وكذلك عدد كبير من القرى بشبكة الكهرباء الوطنية عن طريق خمسة خطوط جديدة للجهد العالي. وعلاوة على ذلك، توفر شركة الكهرباء الاسرائيلية جزءا كبيرا من الكهرباء التي تمد بها شركة كهرباء القدس الشرقية منطقة امتيازها. وفي قطاع غزة، تم ربط جميع المواقع دون استثناء بالشبكة الوطنية وزاد الاستهلاك زيادة كبيرة.

وعدا عن الفوائد المنزلية الواضحة، فان التوسع والتحسين في امدادات يهودا ـ السامرة وقطاع غزة بالكهرباء قد وضعا الأساس لتنمية صناعية في المستقبل في هذه المناطق.

الاتصالات السلكية واللاسلكية

كانت الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية في يهودا ـ السامرة وقطاع غزة قبل عام ١٩٦٧ محدودة في نطاقها وبدائية في طبيعتها وقائمة تماما على المعدات اليدوية. أما اليوم فقد زاد عدد المشتركين في الهاتف في هذه المناطق أكثر من ثلاث مرات ونصف عن عددهم في عام ١٩٦٧، كما تم تركيب نحو ١٠٠ هاتف عمومي لراحة غير المشتركين.

واستخدام المعدات الآلية الجديدة والكابلات المتحدة المحور والتوصيلات اللاسلكية الهاتفية لم يزد فقط من الطاقة الاجمالية، وانما سمح أيضا بالاتصال الهاتفي المباشر بين بدالات الهاتف مما أوجد ثورة فعلية في استخدام لا الخطوط المحلية فحسب، بل كذلك الخطوط بين المدن والخطوط الدولية. وقد تم تركيب نحو ١٠ ٠٠٠ كيلومتر من الأسلاك في يهودا ـ السامرة منذ عام ١٩٦٧. وفي قطاع غزة تم دفن شبكة خطوط الهاتف بأكملها تحت الأرض أو تعليقها على أعمدة عالية مما أدى الى تحسين الموثوقية بدرجة كبيرة.

الاسكان

شهدت يهودا ـ السامرة وقطاع غزة، أساسا بفضل الدخل الشخصي المتزايد، ازدهارا هائلا في المساكن. فقد ارتفع حجم ما أنجز تشييده من مساكن في يهودا ـ السامرة من ٣٠٠ ٦٣ مترا مربعا في عام ١٩٦٨ الى ٢٠٠ ٦٠٦ مترا مربعا في عام ١٩٨٠، مع وجود ٠٠٠ ٦٣٥ مترا مربعا أخرى من البنايات الجديدة غير المستكملة؛ وفي قطاع غزة من ٠٠٠ ٣ مترا مربعا في عام ١٩٦٨ الى ٠٠٠ ٢١٦ مترا مربعا في عام ١٩٨٠، مع وجود ٠٠٠ ٣١٢ مترا مربعا أخرى من البنايات الجديدة غير المستكملة. وفي الواقع، يمكن مشاهدة مجموعات واسعة من المساكن الحديثة الجديدة في المدن والقرى في كل مكان. كما تكثر مواقع التشييد.

Digitized by UNOG Library

المواصلات العامة

هناك ثلاث عقبات رئيسية لا تزال تعترض طريق التطور المنتظم للمواصلات العامة في يهودا - السامرة هي : انتشار نظام نقل الركاب نظير أجر بالسيارات الخاصة ، وقدم عدد كبير من اسطول الباصات وما ينجم عن ذلك من عيوب تتعلق بالسلامة ؛ وكثرة عدد الشركات الصغيرة العاملة في هذا الميدان (ما يربو على ١٠٠ شركة تملك اقل من ٥٠٠ باص) .

وطبقا للخطة الرئيسية المقترحة للنهوض بالمواصلات العامة في يهودا - السامرة ، وضعت حوافز كبيرة لسحب الباصات العتيقة واحلال اخرى محلها . ورغم ذلك فلم تحقق هذه الحوافز حتى الآن إلا نجاحا محدودا - وذلك مع شركات الباصات الكبيرة أساسا .

ومن ناحية أخرى ، على الرغم من أن طريقة نقل الركاب لقاء أجر بالسيارات الخاصة لا يقل انتشارا في قطاع غزة ، إلا انه جرت زيادة اسطول الباصات وتم اضفاء الطابع الحديث عليه . ففي عام ١٩٦٨ كانت هناك ١١ باصا فقط . يزيد عمر كل منها عن ٢٠ عاما ، أما اليوم فان هناك ٤٢ باصا من أحدث الأنواع تجوب شوارع قطاع غزة وطرقاته . كذلك اتسع اسطول سيارات الأجرة وجدد - كما حدث في يهودا - السامرة - وأصبحت الخدمة المريحة متوافرة حاليا .

المسائل الخاصة بالعمالة والعمال

ان الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية للادارة في يهودا - السامرة وقطاع غزة كان ومازال هو ضمان تحقيق العمالة الكاملة . وقد تحقق ذلك اساسا عن طريق توفير عدد كبير من مختلف الوظائف ذات الأجور الطيبة في جميع انحاء اسرائيل . وقد تم القضاء على البطالة تقريبا - اذ هبطت نسبتها من ١٣ في المائة في عام ١٩٦٨ الى صفر تقريبا في الوقت الراهن . وفي عام ١٩٦٨ تم توظيف ١٢٧ ٠٠٠ من سكان يهودا - السامرة وقطاع غزة ، بينما وصل هذا الرقم في عام ١٩٨٠ الى ٢١١ ٠٠٠ وزاد عدد الذين وظفوا في اسرائيل من ٥ ٠٠٠ في عام ١٩٦٨ الى ٧٢ ٠٠٠ في عام ١٩٨٠ . ومنذ عام ١٩٦٨ فان ما يقرب من ثلث اجمالي الناتج القومي للمناطق يجيء من العمل في اسرائيل . وعلى مر السنين ، اكتسب الذين يعملون في اسرائيل مهارات عالية وتقدموا في أعمالهم ولم يتأثروا حتى الآن بظهور البطالة الى حد ما في الاقتصاد الاسرائيلي ، وهو ما أكده وفد منظمة العمل الدولية الذى قام بجولة تفتيشية في شهر آذار/مارس ١٩٨١ . فقد تضمن تقرير الوفد ان القادة والعمال العرب شهدوا بعدم وجود تمييز في القطاع الحديث المنظم على الأقل وقد استمرت في عام ١٩٨٠ الجهود التي تبذل للحد من عدد سكان المنطقة الذين يوظفون في اسرائيل بصورة غير منظمة (حوالي ٢٥ في المائة من العدد الكلي) . وذكر تقرير منظمة العمل الدولية ان سكان المنطقة الذين يعملون في اسرائيل لهم حرية الاشتراك في الأنشطة العمالية للمنظمة ، وينتخب عدد متزايد منهم في اللجان العمالية على مستوى المصانع . وأشار التقرير أيضا الى الحملة الاعلامية التي تقوم بها وزارة العمل الاسرائيلية باللغة العربية للتقليل من الحوادث في المصانع ، بما في ذلك تعيين مندوب للصحة والأمن من بين عمال المنطقة في كل مصنع .

Digitized by UNOG Library

ومن بين الفوائد الاجتماعية المتاحة لسكان المنطقة الذين يعملون في اسرائيل بطريقة منظمة: التعويض عن الفصل ، والتأمين ضد اصابات العمل ، واتخاذ الاجراءات الرسمية في حالة وقف صرف المرتب ، وصرف المرتب أثناء الاجازة السنوية والأجازة المرضية ، وصرف علاوة للأطفال وعلاوة للملابس وعلاوة للزوج أو الزوجة ، وصرف زيادات الأقدمية ، وصرف المرتب في الاجازات الرسمية وفي الأعياد الدينية ، والتأمين الصحي الشامل .

التدريب المهني

تمشيا مع سياسة تحقيق العمالة الكاملة وضعت الادارة برنامجا واسعا للتدريب المهني لم يكن موجودا في ظل الاحتلال الأردني والمصري ليهودا ـ السامرة وقطاع غزة .

وتتاح الدراسات في عدد كبير من مختلف الميادين للرجال والنساء على السواء ، بما فيها النجارة ، ورسم التصميمات ، والمحاسبة ، وصنع الأدوات المعدنية ، وحرف البناء ، والخياطة والتطريز ، والتدريب على تفصيل الملابس واستخدام أدوات التجميل . والحقيقة أن الطلب على الخريجين وما يختاره الطلبة بأنفسهم هما اللذان يحددان نوع الدراسات التي تقدم في وقت معين . وجميع الطلبة يمنحون مصروفات أثناء الدراسة ، كما يتسلم جميع الخريجين شهادات تكفل لهم من الأجور وظروف العمل ما يتفق مع مؤهلاتهم . وتقدم المساعدة للخريجين للحصول على وظائف مناسبة . وقد ذكرت منظمة العمل الدولية في الاستقصاء الذى قامت به ان العدد الاجمالي للخريجين من الذكور والاناث من هذه الدراسات التدريبية وصل في الأربعة عشر عاما الماضية الى أكثر من ٤٠٠٠٠ شخص .

نقابات العمال

هناك حاليا ٢٧ نقابة عمالية تعمل في يهودا ـ السامرة ، منها ١٥ نقابة مسجلة منذ شهر حزيران/يونيه ١٩٦٧ أو يجرى حاليا تسجيلها . وعلاوة على ذلك ، فهناك ٥٦٢ جمعية تعاونية تمارس عملها ، منها ١٧٩ جمعية تأسست بعد عام ١٩٦٧ (٣٧ في سنة ١٩٨١ وحدها) . وهناك في قطاع غزة نقابة عمال واحدة مسجلة وهي " اتحاد عمال غزة " .

الأجور واليد العاملة

ارتفع مستوى معيشة السكان العرب في يهودا ـ السامرة وقطاع غزة بصفة مطردة . وكان مما جاء في الجزء الخاص باسرائيل في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية ـ " التقرير القطرى عن الممارسات المتعلقة بحقوق الانسان في عام ١٩٧٩" ـ أن " البطالة قد اختفت تقريبا وزاد متوسط الدخل الحقيقي للفرد الى أكثر من الضعف في ظل الاحتلال الاسرائيلي " وأن " الهوة بين مستويات الدخول في اسرائيل والأراضي قد أخذت تضيق باطراد منذ عام ١٩٦٧ " .

Digitized by UNOG Library

وأشار تقرير منظمة العمل الدولية المذكور أعلاه الى انه نتيجة للتفاعل بين الاقتصاد الاسرائيلي واقتصاد كل من يهودا ـ السامرة وقطاع غزة ونتيجة لحرية انتقال العمال "ضاقت الى حد كبير الهوة بين الأجور في اسرائيل والأجور في الأراضي المحتلة ... وارتفع متوسط الأجر اليومي في الأراضي المحتلة الذى كان يمثل حوالي ٥٤ في المائة من معدل الأجر في اسرائيل في عام ١٩٧٠ الى ما يقرب من ٨٠ في المائة من هذا الرقم في نهاية العقد" .

وهذه الحقائق تدحض في الواقع المزاعم القائلة بأن العمل في اسرائيل قد عاق النمو في المناطق . فالحقيقة أن هذا العمل قد استوعب ببساطة فائض الأيدى العاملة في المناطق كما يتبين من الاحصاءات المشار اليها أعلاه . ولو أن سوق العمل الاسرائيلية أغلقت في وجه سكان المناطق لألحق هذا باقتصادات المناطق الخاضعة للادارة ضررا أكبر بكثير مما يلحقه باسرائيل .

تشغيل الأحداث

رفعت الادارة الاسرائيلية الحد الأدنى للسن القانوني للعمل الى ١٤ سنة بعد أن كان السن المسموح به ١٣ سنة في يهودا ـ السامرة و ١٢ سنة في قطاع غزة . ولم يكن من السهل دائما تنفيذ هذا الشرط ، لأن العائلات نفسها كثيرا ما ترسل أطفالها للعمل حتى تزيد من دخولها. وقد بدأت مؤخرا برامج خاصة لتمكين العمال ممن هم في سن ١٤ و ١٥ سنة من حضور فصول دراسية مرة في الأسبوع .

Digitized by UNOG Library

الانتاجية والدخل

عقب نهاية حرب الأيام الستة مباشرة ، بدأت الادارة الاسرائيلية حملة تعليمية في جميع أرجاء تلك المناطق تستهدف رفع الانتاجية الزراعية والدخل الزراعي . وفي غضون فترة زمنية قصيرة ، نجح فريق مؤلف من بضع عشرات من المعلمين ، بالتعاون مع الموظفين المحليين ، في ادخال استخدام طرق الرى ، والتسميد الحديثة ، والأساليب التقنية في الرش ومكافحة الآفات فضلا عن تحسين أنواع البذور ، على نطاق واسع . وجرى تشجيع تنظيم المزارعين في تعاونيات ، وادخلت تحسينات على الخدمات البيطرية ووسع نطاقها ، وقدمت الائتمانات الميسّرة وغيرها من الحوافز الاقتصادية من أجل تشجيع الصادرات .

ونتيجة لكل هذه الأنشطة تضاعف انتاج كل وحدة من الأرض والمياه من محاصيل الحقول ، وفواكه البساتين والخضروات في الفترة ما بين ١٩٦٧ و ١٩٨٠ . وأدت المكننة المتزايدة (٢ر٧٨١ جرارا في ١٩٨٠ مقابل ٤٥٩ في ١٩٦٨) الى خفض الطلب على اليد العاملة (ازدادت انتاجية العمل في الزراعة بمعدل سنوى بلغ في المتوسط ٥ر١٧ في المائة في يهودا ـ السامرة و ٢ر١٣ في المائة في قطاع غزة خلال هذه الفترة) ، مما تسبب في نقصان نسبي في عدد العاملين في الزراعة كنسبة مئوية من مجموع العاملين في تلك المناطق (تم استيعاب القوة العاملة الزائدة في سوق العمل الاسرائيلي المفتوحة حديثا) ، وبحلول عام ١٩٧٩ بلغت نسبة العاملين في الزراعة ٢٤ في المائة فقط من مجموع القوة العاملة .

وقد أدى التوسع في الانتاجية ، وفتح سوق الأغذية في اسرائيل ذات الاسعار العالية نسبيا (بينما لم تتعرض الأسواق التقليدية في البلدان العربية الا لتعطل جزئي فقط ، اذ ظلت تتلقى المنتجات عبر الجسور الأردنية) الى زيادات كبيرة في الدخل الزراعي . ففي ١٩٨٠ ، على سبيل المثال ، ارتفع دخل المزارعين الذين يعملون لحسابهم الخاص بنسبة ٢٠ في المائة تقريبا في يهودا ـ السامرة و ١٥ في المائة في قطاع غزة ، وصحب ذلك ارتفاع في الأجور الزراعية بمعدلات مماثلة .

وهكذا كان الاتصال الوثيق بالاقتصاد الاسرائيلي الذى نما بعد حزيران/يونية ١٩٦٧ مفيدا للزراعة في يهودا ـ السامرة وقطاع غزة في ثلاثة نواح : (١) أنه وفّر فرص عمل بديلة للقوة العاملة المتضخمة في القطاع الزراعي ، مما أدى الى انتاجية أعلى ؛ (٢) أنه وفّر فرصة لاكتساب الخبرة الفنية ومدخلات الانتاج الاسرائيلية ؛ (٣) انه وسع كثيرا من فرص التسويق ، لا في اسرائيل فحسب (ومن خلال اسرائيل الى أوروبا الغربية) ، بل بين المنطقتين أيضا . وقد تم تصدير حوالى نصف المحصول الطازج في ١٩٨٠ ، وتصدير نسبة أعلى من ذلك من الأغذية المجهزة . وبلغ متوسط النمو في الانتاج الزراعي منذ ١٩٦٧/١٩٦٨ حوالي ١٠ في المائة سنويا وذلك مقابل ٥ في المائة سنويا في اسرائيل .

Digitized by UNOG Library

الصادرات

أدى النمو في الزراعة التجارية الى تغيرات معينة في التوازن ما بين شتى الفروع الزراعية . فمن ناحية ، حدث انخفاض في زراعة الشمام والقرع ، وطرأت من ناحية أخرى زيادة في المحاصيل ذات العمالة الكثيفة مثل الخضروات التي لها سوق جيدة في الخارج . وأصبحت التجارة مع أوروبا الغربية ممكنة بالتحسينات في كل من نوعية المنتج وتجهيزه ، فمثلا يشكل قطاع غزة الآن نحو ١٢ في المائة من صادرات اسرائيل من الموالح . ومع ذلك لايزال الأردن يحصل على نصيب الأسد من انتاج المناطق من الموالح ، مع شحن كمية كبيرة الى أوروبا الشرقية . ولايزال الزيتون يمثل أكبر محصول نقدى وحيد في يهودا ــ السامرة ، ويمثل تجهيزه دعامة أساسية للصناعة المحلية أيضا .

الاستثمار

بالرغم من التقدم التكنولوجي السريع فان الاستثمار المحلي في الهياكل الأساسية قليل نسبيا ، والاستفادة من رأس المال دون ما ينبغي ان تكون عليه . فيجب على المقيمين أنفسهم ، أفرادا ومجتمعين ، أن يوجهوا اهتمامهم الى المهام العملية التي تتطلبها التنمية الاجتماعية والاقتصادية اذا أريد أن تضاهي معدلات النمو مستقبلا انجازات الأربعة عشر عاما الماضية .

وفي الوقت نفسه ، لاتزال الزراعة تشكل نصيبا غير متناسب من اقتصادات يهودا ــ السامرة وقطاع غزة . بيد أن معدل النمو الصحي الذى شهده القطاع الزراعي ينبغي أن يمهد الطريق نحو احراز تقدم في قطاعات أخرى أيضا ، وذلك بالتعجيل بتراكم رأس المال وتنشيط وعي عام للتكنولوجيا الحديثة واعتياد بعض تطبيقاتها .

وبتشجيع من الادارة ، حدثت مؤخرا بعض استثمارات جاءت بمبادرات خاصة ، من بينها انشاء ثمانية مصانع للتعبئة في قطاع غزة ، فضلا عن مرافق للتخزين والتكرير ، ومعاصر حديثة للزيت ، ومصنع لتعبئة الموالح في يهودا ــ السامرة .

موارد المياه ــ يهودا ــ السامرة

ان أرض اسرائيل الواقعة على حافة احدى المناطق القاحلة في العالم لم تنعم يوما بوفرة في المياه . وقد اضطرت دولة اسرائيل الى تكريس جهود وموارد كبيرة للبحث عن الماء ولتطوير عمليات حفظه والاستفادة منه بأكثر الوسائل فعالية . والواقع ان اسرائيل أصبحت نموذجا دوليا للاستخدام الكفء للمياه في الزراعة .

ان المستودعات المائية الجوفية في اسرائيل ، كما هو الحال في غيرها ، لا تتطابق مع خطوط الحدود السياسية . وفيما يتعلق بموارد المياه ، فان يهودا ــ السامرة لا تقبل الانفصال عن اقليم اسرائيل داخل حدود ما قبل ١٩٦٧ . فالمنطقة الواقعة بين نهر الاردن والبحر الأبيض المتوسط تشترك في مستودعين مائيين رئيسيين ، يمتدان على كلا جانبي مستجمع الأمطار المركزى .

Digitized by UNOG Library

والمستودع المائي الغربي الذى يستمد سكان كل من اسرائيل ويهودا ــ السامرة معظم مياههم منه ، يخضع لاستنزاف زائد ، مما يعني ضمنا انخفاضا في منسوب المياه والتعرض لخطر عملية تملّح لا مفر منها .

نقل المياه

منذ سنة ١٩٦٧ ، كان هناك نقل متبادل للمياه بين يهودا ــ السامرة واقليم اسرائيل داخل خطوط الهدنة لما قبل ١٩٦٧ . وكان رصيد عمليات النقل هذه في ١٩٧٨/١٩٧٩ مثلا في غير صالح اسرائيل : فقد تم ضخ ٠٦٩ ٠٠٠ ١ متر مكعب من اسرائيل الى يهودا ــ السامرة ، وخاصة الى رام الله ومنطقة جبال الخليل . ومنذ ١٩٦٧ نقلت اسرائيل ما لا يقل عن ٠٠٠ ١٨٨ ٢ متر مكعب من مياهها الخاصة الى يهودا ــ السامرة .

المصادر الرئيسية

الآبار : يتطلب كل من القانون الاردني والقانون الاسرائيلي الحصول على تصريح رسمي لحفر أو ثقب بئر جديدة . وفي الفترة ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٩ ووفق على ٣٠ طلبا من بين ٨٠ طلبا قدمها السكان العرب للحصول على تصاريح بالتنقيب عن الماء . ومع ذلك لم يحفر مقدمو الطلبات أى بئر جديدة بسبب التكلفة العالية التي يتطلبها ذلك والتي تبلغ ربع مليون دولار لكل ثقب . بيد أنه تم حفر عدد من الآبار الجديدة من جانب البلديات أو المجالس المحلية ومن جانب الادارة .

ويوجد من الآبار المغلّة في يهودا ــ السامرة في الوقت الحاضر نحو ٣٠٠ بئر للعرب و ١٧ بئرا يمتلكها اليهود . وقد تسببت الآبار التي يمتلكها اليهود (حفرت منذ ١٩٦٧) في حالة واحدة فقط في خفض امدادات المياه المتوافرة للسكان العرب ، أما غالبية تلك الآبار فقد حفرت في طبقات عميقة حاملة للماء لم تستغل من قبل . وفي تلك الحالة الاستثنائية عوضت الادارة المستخدمين العرب عن النقص الحاصل بمياه من المصدر الجديد بنفس التكلفة التي كانوا سيتحملونها في انتاج الكمية المعنية من مصدرهم الخاص . وفضلا عن ذلك ، قامت الادارة بحفر آبار جديدة لمياه الشرب لفائدة السكان العرب في يهودا ــ السامرة على وجه الخصوص (انظر " محطات المياه " أدناه) .

الينابيع : كانت حقوق السكان المقيمين في استخدام ينابيع المياه موضع حماية شديدة منذ ١٩٦٧ . وانيطت حقوق عدة من الملاك الغائبين بالحارس على املاك الغائبين ، وقد أعيد توزيع هذه الحقوق على مزارعين من العرب واليهود على حد سواء .

Digitized by UNOG Library

الهيكل الأساسي

ارتفع استهلاك المقيمين في يهودا - السامرة للمياه المحلية ارتفاعا شديدا في ظل الادارة الاسرائيلية من ٤ر٥ ملايين متر مكعب في ١٩٦٧/١٩٦٨ الى ٦ر١٤ مليون متر مكعب في ١٩٧٨/١٩٧٩. وبالرغم من أن مجموع استهلاك المياه لأغراض الزراعة لم يتغير في الواقع، فقد اتسعت مساحة الأراضي المروية بنسبة ١٥٠ في المائة وزادت الغلة بمقدار اثنى عشر مثلا نظرا لاستخدام المعدات والأساليب الحديثة.

محطات المياه: كانت هناك سنة ١٩٦٧ محطتان عامتان فقط للمياه في جميع أنحاء يهودا - السامرة في عبود وشبتين. وجرى توسيع هاتين المحطتين وأضيف اليهما عدة شركات اقليمية جديدة في ظل الادارة الاسرائيلية. وتبلغ كمية المياه الواردة من محطات قامت بتطويرها وصيانتها الادارة الاسرائيلية ١ ٧٢٥ مترا مكعبا في الساعة من مجموع المياه المتوفرة الآن في يهودا - السامرة للاستهلاك المحلي التي تبلغ كميتها ٣ ٢٠٠ متر مكعب من المياه في الساعة ويرد أدناه تفصيل ذلك:

(١) حفرت الادارة ثلاثة آبار كبيرة بالقرب من هيرودیون، لتوريد ٧٠٠ متر مكعب من الماء في الساعة تقريبا لمنطقتي الخليل وبيت لحم، اللتين كانتا تحصلان فقط على ١٥٠ مترا مكعبا في الساعة حتى سنة ١٩٧٠.

(٢) تحصل منطقة رام الله الآن على ٨٧٠ في المائة تقريبا من المياه التي تحتاج اليها مباشرة من الشبكة الاسرائيلية، الأمر الذي أدى الى انهاء نقص مزمن.

(٣) هناك بئران جديدان يوردان المياه الى جنين، مما أدى الى زيادة توريد المياه بما مقداره خمسة أمثال تقريبا بالمقارنة بسنة ١٩٧٠.

(٤) حفرت الادارة بئرا لتوريد ٢٠٠ متر مكعب في الساعة ونقلته الى البلدية مما أدى الى تخفيف حدة النقص الدائم في المياه في نابلس بدرجة كبيرة. ولأسباب سياسية رفضت نابلس قبول المياه من بئر حفرته الادارة في بيت ايبا كان سيقضي على النقص قضاء كاملا.

(٥) تم مد خطين جديدين من الأنابيب يمتدان من الشرق الى الغرب في السامرة لتوريد المياه بصفة منتظمة الى عشرات القرى لأول مرة. ويجرى هذا العام توصيل خطوط المياه لأولى هذه القرى.

(٦) يجرى حاليا مد خط أنابيب طوله ٣٠ كيلو مترا في المنطقة الغربية من جبال الخليل لتوريد المياه الى عشر قرى.

Digitized by UNOG Library

المجمعات والخطوط الرئيسية : كانت هناك ١٠ مجمعات صغيرة فقط لتخزين المياه في يهودا ـ السامرة طاقتها الاجمالية حوالي ١٠٠٠ متر مكعب تقريبا . ومنذ ذلك الحين ، أنشأت الادارة الاسرائيلية عشرة مجمعات اضافية بطاقة اجمالية قدرها ٩٨٥٠ مترا مكعبا .

وفي عام ١٩٦٧ كان هناك أنابيب مياه طولها ٤٥ كيلومترا فقط في يهودا ـ السامرة طاقتها الاجمالية ١٠٠٠ متر مكعب تقريبا . وأضيف اليها منذ ذلك الحين أنابيب طولها ٢٠٠ كيلو متر .

وفي ظل الحكم الأردني كانت شبكة توريد المياه تغطي اثنتي عشرة قرية فقط وكانت هناك أنابيب تنتهي عند نقط التوزيع العامة . ومنذ سنة ١٩٦٧ مدت الادارة شبكات لتوريد المياه في ٤٣ قرية تقوم بتوريد المياه الجارية مباشرة من الشبكة الرئيسية الى منازل المستهلكين .

خطط المستقبل

تستغل امكانيات المياه في المنطقة الممتدة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن استغلالا كاملا تقريبا . ويثير ذلك مشاكل خطيرة أمام الاستمرار في تنمية المنطقة بأسرها والأمل في تحقيق زيادة كبيرة معلق على قيام حكومة الأردن بانشاء سد مكارن المتوقع انشاؤه والذى سيقوم بتخزين وتنظيم مياه نهر اليرموك الذى تقدر كميات المياه المتدفقة منه بحوالي ٥٠٠ مليون متر مكعب في السنة .

وقد ذكرت حكومة اسرائيل أنها ، من حيث المبدأ ، تحبذ بناء سد مكارن في اطار اتفاق بشأن التعاون الاقليمي يكفل حصول السكان الذين يعيشون غرب نهر الأردن على نسبة منصفة من هذه المياه ، كما هو العرف بالنسبة لتقاسم الحقوق الضفية عندما تتدفق الأنهار عبر الحدود الدولية وان تحويل مياه نهر اليرموك الى الضفة الشرقية لنهر الأردن فقط لن يشكل انتهاكا للقانون الدولي فحسب ، بل سيقضي على تنمية يهودا ـ السامرة في المستقبل .

الموارد المائية ـ قطاع غزة

قطاع غزة منطقة جافة يبلغ المتوسط السنوى لكمية الأمطار فيها ١٥٠ ملليمترا فقط في الجنوب و ٣٥٠ ملليمترا فقط في الشمال . وتعتمد الزراعة بصفة رئيسية على الرى . ومصادر المياه الوحيدة في القطاع الآن هي ١٧٧٦ بئرا عميقا و ١٧١٦ بئرا للزراعة والباقي للاستهلاك الحضرى .

وقد دلت الدراسات الاستقصائية الهيدرولوجية في السنوات الأخيرة على تدهور مؤكد وملحوظ في الحالة بصفة عامة . ففي حين يتم سنويا سحب ١٢٠ مليون متر مكعب من المياه تقريبا ، لا يعاد تغذية مستودعات المياه الجوفية الا بمقدار ٧٠ ـ ٨٠ مليون متر مكعب فقط . ويسبب هذا الافراط في الضخ هبوطا قدره ١٥ ـ ٢٠ مترا مكعبا في السنة في مستويات مياه الآبار ، وارتفاعا سنويا

Digitized by UNOG Library

قدره ١٥ــ٢٥ ملليغرام لكل لتر من الماء في مستويات الكلورين ، وتسرب مياه البحر الى الآبار في المناطق الداخلية ، لمسافة بلغت في بعض الحالات ٥ر١ كيلومتر من خط الساحل . وكانت نسبة ستين في المائة من المياه تحتوى على ما يربو على ٤٠٠ ملليغرام من الكلورين لكل لتر ، مما يعرض للخطر بعض المحاصيل ويدنو من مستويات لا تلائم الاستهلاك البشرى .

ولعكس اتجاه عملية التدهور هذه ، اتخذت الادارة الاسرائيلية سنة ١٩٧٥ التدابير التالية : لا يمكن حفر آبار جديدة دون تصريح ؛ ينبغي قياس التدفق في جميع الآبار القائمة ؛ لا يجوز زراعة بيارات جديدة للحمضيات دون تصريح ؛ ينبغي توزيع المياه بمقتضى الاستعمال المسجل السابق ؛ وان تخضع المنازعات بين مستهلكي المياه وأصحاب الآبار للتحكيم .

ولاستكمال هذا البرنامج ، اضطلع بحملات اعلامية وارشادية واسعة النطاق ؛ وأعطي الفلاحون منحا لانشاء شبكات للرشاشات أو شبكات للرى بالتنقيط ، وقدمت قروض لتحسين منشآت ضخ المياه ؛ وأعطيت منح مرة واحدة لمن يتحولون الى انتاج المحاصيل التي تتطلب كميات أقل من المياه .

وبحلول السنة المحاصيلية ١٩٧٩/١٩٨٠ كانت هذه الخطوات قد أدت الى وفر سنوى يربو على ٢٠ مليون متر مكعب ، بالرغم من التحكم في زيادة المساحة المزروعة حاليا واجراء تحسينات كبيرة في شبكات توريد المياه المحلية في القطاع .

الصناعة

نجم انعدام الصناعة الحديثة في يهودا ــ السامرة وقطاع غزة قبل سنة ١٩٦٧ الى حد كبير عن قرارات اتخذتها الحكومتان الأردنية والمصرية عمدا . اذ لم تقم هاتان الحكومتان بتوفير الهيكل الأساسي المادى (الطرق ، والمواقع الصناعية ، وخطوط الكهرباء العالية الجهد وخطوط الهاتف) أو المرافق التعليمية (معاهد التكنولوجيا ، وبرامج التدريب) ؛ ولم تقوما أيضا بوضع سياسات الضرائب الائتمانية والجمركية اللازمة خلال المراحل الأولى من التنمية الصناعية . ولانعدام المعونة الحكومية والتوجيه الحكومي لم تبن مشروعات كبيرة وبقي الاستثمار الخاص في أدنى مستوى ممكن .

ومنذ سنة ١٩٦٧ تتعرض مشاريع المنطقة للمنافسة من المنتجين الاسرائيليين في تلبية الطلب المحلي ، بينما تعطلت أسواق الصادرات التقليدية في العالم العربي بالرغم من سياسة الجسور المفتوحة . ومن ناحية أخرى ، ثبت أن فتح الحدود مع اسرائيل يعود بفائدة عظيمة على تلك القطاعات التي تتمتع فيها تلك المناطق بميزات تنافسية . فازدهرت المقاولات الفرعية ، خاصة في مجال صناعة الملابس ، بينما ارتفعت صادرات المنتجات الخشبية والاثاث ومواد التعبئة ، ومنتجات البلاستيك ، ومواد البناء الى اسرائيل ارتفاعا كبيرا وسريعا . ونتيجة لهذا زادت الحركة الحقيقية لصناعات المنطقة بنسبة ٨ ــ ٩ في المائة سنويا تقريبا . وأنشئ عدد من المصانع الجديدة وزادت الانتاجية في المصانع القائمة .

Digitized by UNOG Library

وبالرغم مما ذكر أعلاه ، ما زال القطاع الصناعي في يهودا ـ السامرة يتسم بوجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة التي تفتقر الى رأس المال (٨٠ في المائة منها به أقل من ١٠ موظفين) ، وتنتج هذه المؤسسات سلعا أساسية مثل الأغذية ، والمشروبات ، والسجائر ، والملابس ، ومواد البناء ، والمنتجات الخشبية والمعدنية ، وجميعها للأسواق المحلية في المقام الأول . كما يوجد عدد قليل من المصانع ذات الحجم المتوسط ـ خاصة في قطاعات الأغذية والمنسوجات والبلاستيك .

وعلى مر السنين تراكمت خبرات عظيمة النفع لدى آلاف العمال من أبناء يهودا ـ السامرة وقطاع غزة في الصناعة الاسرائيلية ، حتى أنه ستكون هناك قوى عاملة ماهرة عندما تظهر صناعات أكثر تطورا في هذه المناطق . وقد أدت التحسينات الواسعة النطاق في الطرق والكهرباء وتوريد المياه والاتصالات خلال الـ ١٤ سنة الماضية الى خلق هيكل أساسي مادي ملائم ، وكانت هناك مؤخرا بالفعل زيادة في الطلب على القروض الحكومية واعتمادات التشغيل .

Digitized by UNOG Library

الواردات والصادرات

تميزت التجارة الخارجية ليهودا ــ السامرة وقطاع غزة بالنمو المستمر خلال الفترة قيد الاستعراض سواء بالنسبة للواردات أو الصادرات . وشكلت المنتجات الصناعية أكثر من ٨٠ في المائة من مجموع الواردات ، ومثّلت أيضا جزءا متناميا من سوق التصدير الآخذة في التوسع . وكان الشريكان التجاريان الرئيسيان ، ولا يزالان ، اسرائيل والأردن .

الواردات والصادرات (بالنسبة المئوية)

	الواردات		الصادرات	
	١٩٦٨	١٩٨٠	١٩٦٨	١٩٨٠
اسرائيل	٧٦	٩٠	٤٣	٦٧
الأردن	٧	١	٤٤	٢٩
بلدان أخرى	١٧	٩	١٣	٤
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وقد سمحت سياسة الجسور المفتوحة ، بما تشجع عليه من استمرار تدفق الناس والبضائع في الاتجاهين عبر نهر الأردن ، باستمرار الروابط التجارية والاقتصادية مع البلدان العربية . ففي سنة ١٩٨٠ تم تصدير ما قيمته ٥٠٨ ملايين شيكل اسرائيلي (حوالي ١٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة) من البضائع عبر جسور نهر الأردن ، وتم استيراد ما قيمته ٢٨ مليون شيكل اسرائيلي من البضائع . وقد ارتفعت أيضا الصادرات الى اسرائيل ارتفاعا كبيرا ، كما حدث نفس الشيء بالنسبة للتجارة بين يهودا ــ السامرة وقطاع غزة . ويجرى شحن الانتاج الزراعي الى أسواق جديدة في أوروبا الغربية عن طريق الشركة الاسرائيلية المركزية للصادرات الزراعية ("أغريكسبورت") .

وهناك مرسوم ينظم نقل المنتجات غير الزراعية من تلك المناطق الى اسرائيل ، ويسمح هذا المرسوم بتصدير أية بضائع بترخيص عام ، بشرط أن تدفع رسوم الانتاج والرسوم الجمركية وفقا للقانون الاسرائيلي .

ويكفل حرية تدفق الواردات من اسرائيل نظام للتراخيص العامة يسمح لأى مقيم بأن يدخل أية بضائع يكون تصنيعها أو الحصول عليها مسموحا به قانونا في اسرائيل . وتجبى الواردات من

Digitized by UNOG Library

الخارج بموجب نظام الترخيص الاسرائيلي الذى لا يتطلب تراخيص خاصة لمعظم البضائع ، بما فيها الواردات الصناعية . واذا استوفيت الشروط القانونية فيما يتعلق بالنوعية والتسويق والمعايير فان السلطة المختصة ملزمة بمنح الترخيص .

وهناك مرسوم صادر في سنة ١٩٦٧ ينظم التجارة في المنتجات الزراعية بين اسرائيل والمناطق في كلا اتجاهيها . ويقتضي الأمر الحصول على تصاريح من السلطات المختصة لهذا النوع من الاتجار في أى من الاتجاهين ، وذلك بغية تسهيل المراقبة الاحصائية لكمية المنتجات الزراعية الداخلة الى اسرائيل . وتمنح التصاريح بطريقة روتينية وفقا للترتيبات المتخذة بين المزارع المحلي وبين التاجر أو مجلس التسويق الاسرائيلي . وتتميز المناطق عن اسرائيل ، حيث تراقب الزراعة والتسويق والصادرات رقابة مركزية ، بأنه لا تطبق على المناطق أية حصص ثابتة للانتاج أو أية قيود تسويقية ، فيما عدا بالنسبة للعنب والبرقوق خلال الشهرين اللذين تفرق فيهما السوق الاسرائيلية بهذين النوعين من الفاكهة .

النظام المصرفي

ثبت عدم جدوى الجهود الاسرائيلية الرامية الى جعل المصارف التي يكون مقرها الأردن تستأنف عملياتها في منطقة يهودا ــ السامرة . ومن أجل تجنب حدوث مصاعب لا داعي لها للسكان المحليين نتيجة لعدم وجود تسهيلات مصرفية ، فقد سمح للمصارف الاسرائيلية بتقديم خدماتها .

وهناك مصرفان اسرائيليان يعملان في منطقة يهودا ــ السامرة ــ وهما بنك ليومي لاسرائيل ومصرف الخصم الاسرائيلي ــ وهما يقدمان نفس الخدمات المصرفية الكاملة المتاحة في اسرائيل . بيد أنهما لم يتمكنا تماما من سد الفراغ الذى وجد حينما توقفت الفروع المحلية للمصارف الأردنية عن العمل ، وذلك لأنهما غير مخوّلين باجراء عمليات بالدينار الأردني ، الذى لا يزال عملة قانونية في المنطقة . وعلى ذلك ، فان مختلف الصرافين ووكلاء التأمين المحليين يقومون بالعمل كنظام "ظل" مصرفي يتعامل بالدينار .

ويعمل المصرفان التجاريان المذكوران أعلاه مع بنك اسرائيل من أجل وضع خطة تستهدف البدء في قبول الودائع وتقديم القروض بالدنانير لفترة تجريبية من ٣ الى ٦ شهور وذلك لتوفير خدمات مصرفية كاملة ويمكن الاعتماد عليها للسكان المحليين . وستقوم المصارف بدفع فائدة تبلغ ٤ الى ٤ر٥ في المائة على الودائع التي لا تقل مدتها عن ثلاثة شهور المودعة بالدينار ، وستحصل على فائدة قدرها ١٠ر٥ في المائة على القروض الممنوحة بالدينار . ويقتضي ذلك وجود نسبة سيولة قدرها ٤٠ الى ٥٠ في المائة .

التعليم

استمر نظام التعليم في يهودا ــ السامرة وقطاع غزة بأكمله ، من الروضة فما فوق ، في العمل وفقا للهياكل والمعايير التي كانت موجودة من قبل ، وظل يتبع الطريقتين الأردنية والمصرية من طرق

Digitized by UNOG Library

النظام العربي التقليدي . ومنذ البداية امتنعت الادارة الاسرائيلية عن التدخل في التنظيم السائد أو المقررات الدراسية السائدة ، فيما عدا ما يتعلق بجانب واحد وهو أنه قد تم ازالة النزعة العنصرية المعادية للسامية ، والافتراءات المضادة لاسرائيل من الكتب المدرسية .

وفي الفترة ١٩٨٠/١٩٨١ كان يعمل بالمناطق ما يبلغ مجموعه ١ ٤١٣ مؤسسة تعليمية ، منها ٩١٥ مؤسسة حكومية ، أما المؤسسات الباقية فكانت تتلقى الدعم إما من وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أو من منظمات دولية خاصة . وخلال ١٤ سنة من الادارة الاسرائيلية وحتى اليوم ، ازداد العدد الكلي لغرف الدراسة بنسبة ٧٢ في المائة من ٦ ١٤٨ في سنة ١٩٦٧/١٩٦٨ الى ١٠ ٥٩٩ في سنة ١٩٨٠/١٩٨١ .

الموظفون

ان الغالبية الساحقة للموظفين التعليميين في مدارس يهودا ـ السامرة وقطاع غزة هي من السكان المحليين (في سنة ١٩٧٩/١٩٨٠ لم يكن هناك سوى ١٩ اسرائيليا بين ١٢ ٠٠٠ موظف) . وقد ازداد العدد الكلي للمعلمين بنسبة ٨٢ في المائة في حين ظلت نسبة عدد التلاميذ الى كل معلم ٣٠ كما هي . وبالاضافة الى ذلك ، فقد قامت الادارة بجهود رئيسية للنهوض بالمستوى الفني للمعلمين غير المعتمدين . وبحلول نهاية سنة ١٩٨٠ كان قد تم اعتماد حوالي ٢ ٠٠٠ من الموظفين التعليميين .

التلاميذ

خلال الـ ١٤ سنة من الادارة الاسرائيلية فيما بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٨١ سجلت زيادة قدرها ٨٥ في المائة في العدد الكلي للتلاميذ المقيدين بالمدارس على الرغم من أن السكان الذين تبلغ أعمارهم ما بين ٥ و ١٨ لم يزيدوا الا بنسبة ١٦ في المائة . وفي حين أنه في سنة ١٩٦٧/١٩٦٨ لم يكن مقيدا بالمدارس سوى ٥٦ في المائة من الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٨ ، فقد قفزت تلك النسبة بحلول سنة ١٩٨٠/١٩٨١ الى ٩٠ في المائة .

Digitized by UNOG Library

تعليم الفتيات

تنعكس التغيرات التي طرأت على مركز المرأة في المجتمع في ميدان التعليم . فقد ازداد عدد الفتيات في جميع أنواع المدارس باطراد ، من ٩١ ٥٩١ في العام الدراسي ١٩٦٧/١٩٦٨ الى ١٨٤ ٩٤٦ في العام الدراسي ١٩٨٠/١٩٨١ ، عندما بلغت نسبة الاناث ٤٥ في المائة من مجموع عدد التلاميذ . وتضاعف أيضا عدد خريجات المدارس الثانوية خلال تلك الفترة . وعلاوة على ذلك ، فقد ازداد عدد النساء المتقدمات للالتحاق بالدراسة الجامعية في مهن مثل الطب والهندسة والقانون زيادة كبيرة .

الكتب الدراسية

الكتب الدراسية أردنية المنشأ في يهودا السامرة ومصرية المنشأ في قطاع غزة . وكل عام يتلقى نظام المدارس في يهودا - السامرة ما يقرب من ٣٠ كتابا دراسيا جديدا ، تصرح الحكومة الأردنية باستخدامها . ونظرا للعداوة السائدة تجاه اسرائيل في البلدان المجاورة فانه يتعين على السلطات الاسرائيلية استعراض الكتب الدراسية لضمان عدم تضمنها مادة مناهضة لاسرائيل أو معادية للسامية . ولم تجز اسرائيل خلال الفترة بين ١٩٦٧/١٩٦٨ و ١٩٧٧/١٩٧٨ ، ١٤ كتابا دراسيا أردنيا و ٢٣ كتابا دراسيا مصريا .

التعليم العالي

حتى عام ١٩٦٧ ، لم تكن هناك أية مؤسسات للدراسات العليا في يهودا - السامرة . أما اليوم فتتاح الفرصة لخريجي المدارس الثانوية العرب لمواصلة دراستهم محليا في أربع مؤسسات أكاديمية . وعلى مر السنين ، شيدت هذه المؤسسات مرافق حديثة ، بما فيها المكتبات والمعامل وتوسعت باطراد . فبلغ مجموع عدد طلابها في العام الجامعي ١٩٨٠/١٩٨١ ، ٦ ٢١٨ بالمقارنة بـ ٦٥٢ ٤ في السنة السابقة ، في حين ازداد عدد المحاضرين من ٣١١ الى ٣٧٤ .

وتسهم الادارة الاسرائيلية في ميزانيات هذه المؤسسات ولا تتدخل في برامجها الدراسية ، وليس لها رأى فيما يتعلق بمرتبات المحاضرين وظروف العمل .

جامعة بير زيت مؤسسة خاصة أنشئت في أول الأمر كمدرسة اعدادية في سنة ١٩٢٤ . وفي شهر حزيران/يونيه ١٩٧٣ ، منحتها الادارة الاسرائيلية ترخيصا بتنفيذ برنامج دراسي مدته أربع سنوات . وبهذه الجامعة ، التي تدعمها مؤسسات مسيحية في الخارج ، ثلاث كليات هي : كلية الآداب ، وكلية العلوم الطبيعية ، وكلية التربية . وهي تمنح درجة الليسانس في التخصصات الأكاديمية ودرجة الماجستير في التربية ، وتعترف جميع الجامعات في الدول العربية ، والجامعات الأمريكية بالدرجتين كليهما . وقد وظفت جامعة بير زيت ١٦١ محاضرا وبلغ عدد طلابها في العام الجامعي ١٩٨٠/١٩٨١ ١ ٦٦١ طالبا .

Digitized by UNOG Library

جامعة الفرير في بيت لحم ، أسست في شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ ، وتدعمها مؤسسات (معظمها كاثوليكية) في الخارج ، مما جعل من الصعب عليها الحصول على اعتراف اتحاد الجامعات في البلدان العربية بها . وفي العام الجامعي ١٩٨٠/١٩٨١ وظفت هذه الجامعة ٧٧ محاضرا ، وبلغ عدد طلابها ٩٤١ طالبا . وبجامعة الفرير أقسام للآداب ، والعلوم الطبيعية ، والعلوم الاجتماعية ، والعلوم الانسانية والفن ، وادارة الأعمال ، وادارة الفنادق ، والتمريض العملي .

جامعة النجاح في نابلس ، ظلت تعمل كمدرسة منذ ١٩١٨ الى ١٩٦٧ ، عندما أصبحت كلية . وفي سنة ١٩٧٥ ، اعترفت بها الادارة الاسرائيلية بوصفها معهدا من معاهد التعليم العالي . واعترفت بها الجامعات في البلدان العربية . وفي العام الجامعي ١٩٨٠/١٩٨١ ، وظفت هذه الجامعة ١٢٢ محاضرا وبلغ عدد طلابها ٢٦٥٠ طالبا . ويوجد بها أقسام للعلوم الطبيعية والاجتماعية ، والعمارة ، والتربية ، وعلم النفس واللغة الانكليزية .

كلية الشريعة في الخليل ، أسست في سنة ١٩٧١ ، بمبادرة من محمد علي الجعبري ، رئيس بلدية الخليل سابقا لتدريب معلمي الدراسات الاسلامية . وهي تمنح درجة الليسانس . وفي العام الجامعي ١٩٨٠/١٩٨١ وظفت هذه الجامعة ١٤ معلما وقيد بها ٩٦٦ طالبا . ويبدو أنه لأسباب تتعلق بالمنافسة الأكاديمية لقيت هذه المؤسسة صعوبة في الحصول على اعتراف الحكومة الأردنية والجامعات العربية بها .

وعلاوة على هذه المؤسسات الأكاديمية الموجودة في يهودا - السامرة ، يوجد في غزة المعهد الديني الأزهري الذي أنشئ في سنة ١٩٥٤ بوصفه معهدا تابعا للأزهر في مصر ، وهو يتيح لخريجي المدارس الثانوية سنتين من الدراسة على المستوى الجامعي في مجال الدين الاسلامي ويعمل في هذا المعهد حاليا ٤٠ محاضرا ويدرس فيه ٢٠٠ طالب .

ولا يوجد في القانون الأردني أي نص يتعلق بانشاء أو تشغيل جامعات في يهودا - السامرة ومن أجل تلافي وجود فراغ قانوني ، قررت السلطات الاسرائيلية توفير اطار قانوني وادارى لتشغيل الجامعات ، مماثل للأطر الموجودة في أي مكان في العالم .

وأوصت لجنة من الخبراء في القانون والتعليم بتطبيق قانون التعليم والثقافة الأردني (رقم ١٦) لسنة ١٩٦٤ على هذه الجامعات ، تلافيا لتطبيق أحكام الاشراف الحكومي ، الأشد تقييدا ، الواردة في قانون جامعة عمان . وهكذا فان القرار رقم ٨٥٤ المؤرخ في ٧ تموز/ يوليه ١٩٨٠ لا يفعل سوى أن يكيف أحكام قانون التعليم والثقافة الأردني المتعلق بمنح التراخيص للمؤسسات الخاصة وتعيين المعلمين حسب اطار الادارة الاسرائيلية واضعا المسؤوليات التي كانت تتولاها سابقا وزارة التربية والتعليم الأردنية في أيدي السلطة المدنية المختصة بمعالجة الشؤون التعليمية في المنطقة .

Digitized by UNOG Library

وأضيفت اعتبارات النظام العام الى معايير منح التراخيص لانشاء المؤسسات التعليمية. وأضيفت أحكام الادانة الصادرة بشأن الجرائم المتعلقة بالأمن الى معايير رفض تعيين المعلمين أو نقلهم وأنشئ نظام لتصاريح الدخول لمنع اولئك الذين لا ينشدون التعليم بل تعطيله من التسلل الى الجامعات والكليات.

ويتعين أن يكون أى قرار تتخذه السلطات الاسرائيلية المعنية بالمسائل التعليمية متسما بحسن النية وغير تعسفي . وتخضع هذه القرارات للفحص القانوني اليقظ من جانب المحكمة الاسرائيلية العليا التي يحق لأى مقيم في المنطقة أن يستأنف اليها .

وفي ظل الظروف التي تقوم فيها اسرائيل بادارة المناطق تكلف السلطات بمسؤولية المحافظة على النظام العام والحياة اليومية العادية ، بما في ذلك ادارة المدارس . وهذا الواجب يشمل ضرورة ضمان امتناع كل من أعضاء هيئة التدريس والطلاب عن أى شكل متطرف من أشكال النشاط السياسي الذى من شأنه أن يخل بالنظام العام أو يضر بما يمكن أن تقوم به المدارس من اسهام تربوى وثقافي في المجتمع المحلي . ووفقا لما تمليه هذه المسؤولية ، اضطرت الادارة في بعض الأحيان الى اغلاق بعض هذه المؤسسات بصورة مؤقتة .

وعلاوة على احكام القرار رقم ٨٥٤ ، أصدرت قواعد عامة منفصلة تمكن غير المقيمين الراغبين في التدريس او الدراسة في المؤسسات التعليمية الموجودة في المنطقة من أن يقوموا بذلك ، بشرط الحصول على تصاريح خاصة . واستند هذا الشرط الأخير الى الحاجة الى منع المعلمين والطلاب الذين لا ينشدون سوى تعطيل النظام التعليمي والتحريض على اعمال العنف من التسلل الى الجامعات وتمنح التصاريح للطلاب أو المعلمين غير المقيمين بصورة طبيعية ، مالم تحتم معلومات محددة من المخابرات منع دخولهم .

وفي العام الجامعي ١٩٨٠/١٩٨١ ، كان ١١٠ من أعضاء هيئات التدريس في جامعات يهودا - السامرة الأربع ، الذين يبلغ عددهم ٣٧٤ مدرسا من بلدان أجنبية ، ٢٨ عضوا من القدس الشرقية ، و ١٥ من أجزاء أخرى من اسرائيل . ولم يحرم من الحصول على تصاريح سوى عدد ضئيل من غير المقيمين . وكثير من المحاضرين الأجانب الذين ووفق عليهم لا يمكن وصفهم بأنهم مقبولون سياسيا بالنسبة لاسرائيل - لو كان هذا المعيار يطبق ، كما زعم افتراء .

الصحة العامة

في سنة ١٩٦٧ ، كان مستوى الصحة العامة في يهودا السامرة منخفضا نسبيا ، بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة . فكانت الأوبئة ووفيات الاطفال شائعة ، خاصة في قطاع غزة بسبب شبكات المجارى السيئة ، وشدة الازدحام في مخيمات اللاجئين ، ونقص المياه الجارية في المنازل ، وما نتج عن ذلك من انخفاض مستوى النظافة العامة لدى الأشخاص والأسر . وكانت المستشفيات ، ولا سيما في غزة ، مجهزة تجهيزا سيئا ومزدحمة ازدحاما شديدا . وكان عدد الأطباء قليلا كما هو الحال في معظم المناطق النامية .

Digitized by UNOG Library

وبالنظر الى حدة هذه المشاكل الصحية الناجمة عن اهمال دام أجيالا ، اضطلعت الادارة ببرنامج اصلاحات واسع المدى ، بدأ يكون له أثر ملحوظ بالفعل على حالة المرافق الطبية في هذه المناطق ، بما في ذلك : ادخال التكنولوجيا الطبية والخبرة الفنية المتقدمة التي تقدمها فرق طبية اسرائيلية ؛ وتوسيع مرافق التدريب القائمة من أجل الفرق الطبية العربية المحلية ؛ وانشاء الجديد من المستشفيات والمراكز الطبية ، ومدارس التمريض ، ومدارس المساعدين الطبيين ؛ وتدريب العرب المحليين في المستشفيات الاسرائيلية وادخال معدات جديدة ؛ وتوسيع برامج التحصين ؛ وانشاء خدمات صحية في المدارس ؛ وجمع معلومات عن الأمراض المعدية ؛ وتحسين شبكات الاصحاح ؛ وادخال المياه الجارية ؛ وانشاء مراكز لرعاية صحة الأم والطفل .

وارتفاع مستويات التغذية الناتج عن زيادة الرخاء وزيادة الوعي بمبادئ الصحة الأساسية ، أسهم أيضا في تحسين المستويات الصحية في هذه المناطق التي أصبحت خالية الآن تماما من الأوبئة التي كانت معروفة من قبل . ومعدل وفيات الأطفال - ٢٨٫٣ في كل ١ ٠٠٠ طفل يولدون أحياء في يهودا - السامرة ، و ٤٣ في كل ١ ٠٠٠ طفل في قطاع غزة - أقل بكثير مما هو عليه الحال في البلدان العربية (يتراوح المعدل بين ٥٩ في كل ١ ٠٠٠ طفل في لبنان و ١٥٢ في كل ١ ٠٠٠ طفل في المملكة العربية السعودية .

وأدخل التأمين الصحي الجزئي في يهودا - السامرة في عام ١٩٧٣ ، وفي قطاع غزة في عام ١٩٧٦ : وأدخل في شباط/فبراير ١٩٧٨ نظام جديد للتأمين الصحي ، وفّر للفرد المؤمن عليه ولمن يعولهم رعاية صحية شاملة مجانية في جميع وكالات الرعاية الصحية الموجودة في هذه المناطق ، وجعلهم مؤهلين للعلاج في المستشفيات ، عند الاقتضاء ، في المؤسسات الاسرائيلية . وطبق النظام بطريقة آلية على جميع الموظفين العاملين في الادارة وعلى المقيمين في المناطق الذين يعملون في اسرائيل ، وقدم على أساس اختياري لجميع المقيمين الآخرين في هذه المناطق . وجدير بالذكر في هذا الصدد ، انه فيما بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٨٠ تلقى ٢١ ٨٩٩ شخصا من المقيمين في هذه المناطق ، رعاية طبية في مستشفيات اسرائيل . وحتى عام ١٩٧٣ كانت الدوائر الصحية الحكومية هي التي تتحمل تكاليف زيارات المستشفى هذه ؛ ومنذ ذلك الوقت ، طلب من الأفراد المؤمن عليهم أن يتحملوا جزءا من التكاليف .

وأسعار التأمين الصحي منخفضة (٤ دولارات في الشهر لكل أسرة) بالنظر الى التكاليف الحقيقية التي ينطوي عليها الأمر (١٢٥ دولارا في اليوم للعلاج في المستشفيات) ، وبالمقارنة بأسعار التأمين الصحي الذي يقدمه اتحاد العمال "هستادروت" في اسرائيل أو أي نظام مماثل .

وبحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٨١ ، كان نظام التأمين الصحي هذا يغطي ما مجموعه ٦٦٤ ٧٣٥ شخصا من المقيمين في هذه المناطق (٢٦٦ ٩٣٠ شخصا في يهودا - السامرة وفي قطاع غزة) . وتم توسيع وتحسين الخدمات الصحية . وعلى سبيل المثال ، يمكن للمقيمين في هذه المناطق الذين يعملون في اسرائيل أن يتلقوا الآن العلاج في عيادات الرعاية الصحية الموجودة

Digitized by UNOG Library

في تلك المناطق . ونتيجة للزيادة الكبيرة في عدد الأسر المؤمن عليها حديثا ، زاد استخدام المستشفيات والعيادات زيادة مذهلة .

وبادخال نظام التأمين الصحي الشامل ، فانه يوجد الآن في يهودا - السامرة وقطاع غزة ، برامج للتأمين الصحي ، أكثر تقدما في بعض النواحي عن البرامج المطبقة حاليا في اسرائيل .

الرعاية الاجتماعية

كانت خدمات الرعاية الاجتماعية في يهودا - السامرة قبل عام ١٩٦٧ قاصرة على توزيع الأغذية والنقود على " سكان القرى الأمامية " ، وعلى الحالات الفردية التي تتطلب رعاية . ولم تكن مصر تقدم تقريبا أيا منها في قطاع غزة . وأدى عدم وجود اشراف محلي ، وعدم تنسيق عمليات مختلف المنظمات الدولية ، الى ازدواج الجهود ، والى توزيع المساعدة بصورة غير عادلة .

وبعد حرب الأيام الستة ، فتحت من جديد مكاتب الرعاية ، الحكومية والخاصة ، ووافق الاخصائيون الاجتماعيون على استئناف العمل ، واستمرت مدفوعات الرعاية طبقا للنظام القديم . وتلت ذلك فترة انتقالية ، وضعت فيها مبادئ توجيهية لتحديد احتياجات اعادة التأهيل والمرشحين له . وبعد عدة شهور ، بدأ تنفيذ نظام عدم منح المعونة الا حسب الاحتياج .

ومنذ ذلك الوقت ينصب اهتمام الادارة الاسرائيلية على اعادة تأهيل من يتلقون الرعاية ، بتدريب الاخصائيين الاجتماعيين العرب (الذين تضاعف عددهم منذ عام ١٩٦٧ فأصبح ٣٠٠) ، بهدف تحريرهم في نهاية الأمر ، من الاعتماد على الاغاثة ، وتمكينهم من تحقيق الاستقلال الاجتماعي والاقتصادي . ونتيجة لهذه السياسة ، وللزيادة في عدد الأشخاص الذين يتكسبون من العمل ، انخفض العدد الاجمالي لغير اللاجئين الذين يتلقون أشكالا مختلفة من مساعدة الرعاية ، من ٣١٢ ٠٠٠ في عام ١٩٦٧ الى ٧٠ ٠٠٠ في عام ١٩٨١ .

وتم تحسين المهارات المهنية لاخصائيّ الرعاية المحليين ، من خلال برامج متنوعة ، تتضمن برنامجا مدته عام واحد للاخصائيين الاجتماعيين ، وكذلك من خلال عقد اجتماعات ومؤتمرات مع زملائهم الاسرائيليين . ومنذ عام ١٩٦٧ ، جعل التقديم الفعلي للخدمات ، وسلطة اصدار القرارات ، غير مركزيين بدرجة كبيرة . وجارى الآن تنفيذ عدة أنواع من البرامج ، كما يلي :

(١) المدفوعات النقدية - تقدم المساعدة الكاملة لمن ليس لهم أى دخل والعاجزين عن العمل . وتتلقى الأسرة المكونة من أربعة أفراد ٤٠ في المائة من متوسط الأجر السائد في المنطقة (مع أخذ مرتبات من يعملون في اسرائيل في الاعتبار) . وتقدم مدفوعات أقل (نقدا أو على شكل أغذية) الى العاجزين عن العمل الذين يقل دخلهم المحدود عن حد الكفاف . وبينما أدى الاشراف الدقيق ، واعادة التأهيل ، والنمو الاقتصادي الى احداث تخفيض ملحوظ في عدد المتلقين للاغاثة الجزئية ، فان حالات المساعدة الكاملة قد تضاعفت ، نتيجة للدراسات الاستقصائية الشديدة الدقة التي تجرى للاحتياجات .

Digitized by UNOG Library

(٢) اعادة التأهيل - بدأ انشاء مدارس وورش محمية ومراكز تدريب ومساكن من أجل المكفوفين وغيرهم من المعوقين . واقيمت مراكز للرعاية النهارية للمتخلفين ، وجارى بناء مرفق سكني . وجارى أيضا الاضطلاع بدراسة استقصائية لتحديد مرشحين مناسبين لهذه المؤسسات .

(٣) برامج الشباب - زاد جنوح الأحداث نتيجة التعرض المفاجئ لطريقة حياة مختلفة في اسرائيل ، وتدهور الهياكل الاجتماعية التقليدية محليا . وقد اقيمت في غزة ورام الله والبيرة مؤسسات للمجرمين الأحداث ، حيث يتركز الاهتمام على التدريب المهني واعادة التأهيل ، كما وضعت برامج للتدريب المهني للمراهقين المطرودين من المدارس النظامية . وفي أعقاب ذلك تم توظيف معظم خريجي هذه البرامج في المناطق أو في اسرائيل .

(٤) تنمية المجتمع - تعمل الادارة على تنشيط برامج تنمية القرية ، التي تهدف الى غرس الوعي بالاحتياجات المجتمعية ، وتشارك بنشاط في هذه البرامج . ونتيجة لهذا ، ارتفع مستوى التعاون ارتفاعا كبيرا في مشاريع تتعلق بامدادات المياه والمجارى والمدارس والطرق ، الخ . ، تمولها جزئيا منظمات دولية . وفي المناطق الحضرية ، افتتح عدد من المراكز المجتمعية ، وخاصة في قطاع غزة .

(٥) المعسكرات الصيفية - اشترك عدة آلاف من الأطفال من يهودا - السامرة وقطاع غزة في برامج للاقامة في معسكرات صيفية في اسرائيل لمدة ثمانية أيام .

النشاط الطوعي المحلي

هناك حوالي ١٦٠ منظمة طوعية محلية (الهلال الأحمر ، المجموعات النسوية ، الجمعيات القروية ، الخ) تعمل في أنشطة مثل أنشطة مراكز رعاية الأم والطفل ، وبرامج التغذية ، ورياض الأطفال ، ومؤسسات المعوقين ، وذلك بالتعاون مع الادارة ، التي كثيرا ما تعمل كواسطة اتصال مع الأفرقة الدولية . ولم يكن يوجد قبل عام ١٩٦٧ الا حوالي ١٠٠ مجموعة محلية .

Digitized by UNOG Library

المنظمات الدولية

بالاضافة الى أنشطة الرعاية الاجتماعية التي تضطلع بها الادارة والمنظمات الطوعية المحلية تعمل منظمات دولية مختلفة في يهودا - السامرة وقطاع غزة . وقد دأبت الادارة الاسرائيلية على العمل بالتعاون مع عدد كبير من هذه المنظمات ، التي بدأ بعضها نشاطه في المنطقة بعد عام ١٩٦٧ .

وفي الحقيقة ، فانه مباشرة بعد توقف الأعمال الحربية في ذلك العام ، طلبت اسرائيل من جميع المجموعات العاملة في الميدان مواصلة برامجها ، وصدقت على الاتفاقات القائمة مع الحكومتين الأردنية والمصرية . وعلى سبيل المثال ، فقد تم توقيع اتفاق مع الأنروا (وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى) ، يسمح لها بمواصلة عملها مع اللاجئين الفلسطينيين ، حيث تتعاون معها الادارة الاسرائيلية تعاونا تاما وتقدم لها الدعم المالي الكبير (قدمت اسرائيل للأنروا بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٨١ مايزيد عن ١٥٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة على شكل معونة مباشرة) .

وهناك ثلاثة أنواع من المنظمات الدولية تعمل في يهودا - السامرة وقطاع غزة ، دعما لمجموعة واسعة من الأنشطة في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية :

(١) وكالات الأمم المتحدة : منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ووكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية .

(٢) المنظمات الطوعية التي مقرها الولايات المتحدة : كير جمعية تقديم الغوث الامريكي في كل مكان ، والاتحاد اللوثري العالمي ، وخدمات الاغاثة الكاثوليكية ، واللجنة المركزية للمينونيين ، ومجلس الكنائس للشرق الأدنى ، واتحاد انقاذ الطفولة ، ولجنة الاصدقاء الامريكيين للخدمة ، والرابطة الامريكية للاجئين في الشرق الادنى ، وخدمات امريكا والشرق الأوسط للتدريب والتعليم .

(٣) المنظمات الطوعية التي مقرها أوروبا : المنظمة السويدية للاغاثة الفردية ، والرابطة السويدية للاغاثة الدولية ، والمعونة السويدية للكنائس الحرة ؛ والاتحاد السويدي لانقاذ الطفولة ؛ وسفنسكا جورنالن ؛ ومجلس اللاجئين النرويجي ؛ وأرض البشر ؛ والصليب الأحمر الدولي .

الحريات المدنية

لقد فعلت الادارة الاسرائيلية مافي وسعها طوال السنوات الأربع عشرة الماضية لضمان حياة يومية طبيعية للمقيمين في يهودا - السامرة وقطاع غزة ، الذين أصبحوا يتمتعون بدرجة من الحرية لم تعرف حتى الآن تحت أية ادارة عسكرية . فقد سمح حتى بالصحف المعادية للادارة الاسرائيلية وبالتجمعات السياسية التي تحتج على أعمالها ؛ وحرية التنقل بين اسرائيل وتلك المناطق غير مقيدة من الناحية الفعلية ؛ وأجريت انتخابات بلدية حرة ؛ ويسمح بالاضرابات .

Digitized by UNOG Library

وبالطبع ، فانه من الضرورى بين الفينة والفينة فرض قيود على المقيمين وذلك لأغراض أمنية تكون لها الغلبة ، ويجرى هذا وفقا لمتطلبات القانون وهي ، بالمناسبة تسمح بانتقاص حقوق المدنيين بدرجة تتجاوز كثيرا ما مارسته اسرائيل على الاطلاق في هذه المناطق وعلى وجه التحديد:

الحرية الدينية

منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وحرية الوصول الى الأماكن المقدسة لدى جميع الأديان في جميع انحاء يهودا ـ السامرة وقطاع غزة مضمونة للجميع . ويتمتع اهالي هذه المناطق بحرية دينية مطلقة ، بما في ذلك حرية العبادة والاعتقاد ، وحرية الوصول الى الأماكن المقدسة وحرية ادارة أماكنهم المقدسة وتعيين رجال الدين ، وحرية الاتصال برجال الدين في الدول العربية ، الخ . وفي كل سنة ، يعبر مئات الآلاف من العرب المسلمين والمسيحيين جسور نهر الأردن لزيارة هذه المناطق واسرائيل ، حيث يسمح لهم بالعبادة دون اى عائق في أقداس دياناتهم .

حرية الكلام والصحافة

منذ عام ١٩٦٧ ، والمقيمون في يهودا ـ السامرة وقطاع غزة يتمتعون بحرية التعبير الى درجة لم يعرفوها من قبل ، ولا يعرفها حتى هذا اليوم مواطنو جميع الدول العربية بأسرها. أما الحظر المطلق الوحيد فهو على الاستثارة والدعاية التي من شأنها تعريض النظام العام للخطر.

والصحف اليومية العربية ، التي تنشر في القدس الشرقية ، تصدر وتنشر بكاملها من قبل العرب المحليين ، وتوزع في جميع أنحاء هذه المناطق . وهذه الصحف تنتقد جهرا حكومة اسرائيل وادارتها ، وغالبا ما دعت الى انهاء الوجود الاسرائيلي في هذه المناطق . وقيود العمل الوحيدة المفروضة على هذه الصحف ـ والتي تنطبق ايضا على الصحافة العبرية ـ هي اشتراط تقديم الأنباء العسكرية للرقابة وحظر العبارات التي من الواضح أنها تثير الكراهية والعنف . وفي مناسبات نادرة علق صدور هذه الصحف بشكل محدود ، وذلك في حال نشر مقالات تحرض على العنف انتهاكا لهذا الحظر .

وفيما بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٨١ ، لم يسمح بادخال ٦٤٨ كتابا الى يهودا ـ السامرة وقطاع غزة ـ وهي كلها صادرة في بلدان كانت آنذاك في حالة حرب مع اسرائيل . ومثال على هذه الكتب نص أعد للأطفال من مسرحية شكسبير " تاجر البندقية " كان من الواضح أنه يهدف الى استثارة العداء للسامية عند الأطفال . وقد شوهت هذه الواقعة من قبل مختلف النقاد بالادعاء بحظر المسرحية نفسها . وواقع الأمر ، أن النسخة الأصلية لهذه المسرحية متوفرة على الدوام في المكتبات المحلية التي تبيع الكتب .

حرية الاجتماع :

ان عقد اجتماعات سياسية أو القيام بمظاهرات في يهودا ـ السامرة وقطاع غزة يستدعي الحصول على ترخيص بذلك ، كما هو الحال في الكثير من الدول التي تحترم احتراما كليا الحقوق

Digitized by UNOG Library

المدنية والسياسية . واذا ما تبين من الطلب المقدم أن الاجتماع أو المظاهرة سوف تسبب اثارة أو دعاية معادية يحجب الترخيص . وقد فسر هذا القيد عموما على نحو متسامح ، كما يتضح من الأمثلة التالية عن المظاهرات السياسية التي رخص بها في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ .

(١) ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ - مظاهرة في جامعة الفرير تطالب باطلاق سراح بسام الشكعة ، رئيس بلدية نابلس آنذاك ؛

(٢) ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ - اجتماع سياسي لرؤساء البلديات في جامعة بير زيت .

(٣) ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ - مظاهرة جماهيرية ضمت ٣٠٠٠ شخص ضد الاستيلاء على الأراضي في بيت عمار ؛

(٤) ٢٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ - مظاهرة في جامعة النجاح حضرها بسام الشكعة و ١٠٠٠ شخص آخرون ، تضامنا مع جامعة بير زيت .

(٥) ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٠ - مؤتمر في نابلس لرؤساء البلديات ، ورؤساء المجالس المحلية ، وممثلي نقابات العمال والمدارس والمنظمات المدنية ؛

(٦) ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٠ - مظاهرة في جامعة بير زيت احتجاجا على القرارات المتصلة بالوجود اليهودي في الخليل واغلاق كلية أبو ديس .

حرية التنقل

ان العرب المقيمين في يهودا والسامرة وقطاع غزة يدخلون اسرائيل ويغادرونها بحرية باستخدام وسائط النقل سواء أكانت العامة أم الخاصة ؛ كما أنه في مقدور الاسرائيليين والزوار الأجانب ، بدورهم ، الوصول دون أى عائق الى جميع ارجاء هذه المناطق . وبموجب سياسة " الجسور المفتوحة " التي تنتهجها اسرائيل مافتئ العرب المقيمون في هذه المناطق يزورون الدول العربية بأعداد متزايدة (كما يسمح لهم باستخدام جميع الموانئ والمطارات الاسرائيلية) . كما أنه في مقدور المقيمين في البلدان العربية زيارة أقربائهم في هذه المناطق . وقد سجل بالفعل ما ينوف عن ٩ ملايين عبور فوق الجسور من الأردن الى هذه المناطق والى اسرائيل نفسها . وفي الآونة الأخيرة اتسع نطاق هذه الزيارات ، التي استمرت حتى في زمن الحرب ، وخاصة في مجالات الحج الديني والرعاية الطبية .

وعلى الرغم من أن الترخيص العام الذى صدر في سنة ١٩٦٧ ، والذى يسمح بحرية التنقل من المنطقة واليها ، لا يخول المقيمين في هذه المناطق أن يبيتوا في اسرائيل ، فان السلطات منحت مرارا تصاريح خاصة حسب الحاجة الشخصية وفي عام ١٩٧٩ ، تم اصدار ١١٠٠٠ من هذه التصاريح .

Digitized by UNOG Library

حكم القانون

اثر توقف الأعمال الحربية في عام ١٩٦٧ ، أنشئ في يهود ا ـ السامرة وقطاع غزة هيكل اداري ، وأصدرت سلسلة من الاعلانات والأوامر الهادفة الى استعادة النظام العام والأمن ، الأمر الذي أدى الى قيام ادارة مستقرة ومنظمة ، وأتاح للسكان التحول عن ظروف الحرب الى الطمأنينة. وقد أبقي على القانون الأردني القائم ، وعدل حيث يلزم كي يتمشى والظروف المتغيرة.

وقد واصلت المحاكم المحلية القائمة عملها ـ محاكم الدرجة الأولى والثانية ، ومحكمة للاستئناف . وما من قضاة فصلوا من عملهم رغم أن الادارة عينت قضاة جددا بالتشاور مع المحامين المحليين ، وذلك اثر استقالة أكثرية القضاة الأردنيين في عام ١٩٦٧ . وتقوم هذه المحاكم المحلية بتطبيق القانون الأردني المدني والجنائي . وتدخل اسرائيل انما كان في ناحية واحدة ـ اذ أبطلت عقوبة الاعدام التي كان من صلاحيات المحاكم المحلية تطبيقها بموجب القانون الأردني .

ولكل مقيم في يهود ا ـ السامرة وقطاع غزة الحق في رفع التماس للمحكمة العليا لاسرائيل بشأن أية مسألة تتعلق بادعاء اساءة السلطات الادارية لاستعمال صلاحياتها . وهناك بالفعل قدر كبير من الأحكام القانونية في هذا المجال ، بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الادارة العسكرية.

- - - - -

Digitized by UNOG Library